العدد 3783 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 13 صفر 1442 - الموافق 30 سبتمبر 2020
Wednesday 30 September 2020 - No.3783 - 13 th Year

اللبنانيون محبطون من قادتهم بعد خجل ماكرون منهم

كارلوس غصن: مشكلة لبنان هي الافتقار إلى الثقة لا الأصول

بيروت – «وكالات» : يشعر اللبنانيون باليأس من قادتهم الطائفيين الذين تركوا البلاد دون حكومة، في أسوأ أزمة تمر بها منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990، ما دفع كثيرين بالفعل إلى الوقوع في براثن الفقر.

ووبخ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، القوة الاستعمارية السابقة في لبنان، الذي قاد جهوداً دولية لتقديم الدعم البلد، الساسة أيضاً بعد تعثر مبادرته عندما استقال رئيس الوزراء المكلف وسط مشاحنات على مناصب وزارية.

ومع وصول السيسة إلى طريق مسدود وانهيار الاقتصاد تحت وطأة الديون، تعرضت الليرة اللبنانية لمزيد من الانخفاض ما زاد معاناة المواطنين الذين يجد كثير منهم صعوبة في تغطية نفقاته منذ بداية الأزمة الاقتصادية في العام الماضي.

وقال طالب تامر، الخبّاز في بيروت التي تعرض مرفأها لانفجار مدمر في الشهر الماضي أودى بحياة نحو 200: «أول شيء نحتاجه هو حكومة»، وأضاف «علي إيجار ونفقات الأسرة، إن شاء الله يشكلوا حكومة لحل الوضع، لكن ذلك يحتاج وقتاً».

ولم تصدر بعد أي إشارة من النخبة الحاكمة على كيفية حل الأزمة في بلد تعتمد فيه السياسة على تقاسم السلطة بين الطوائف المسيحية والمسلمة، وزاد التحدي المتمثل في العثور على مخرج يوم السبت عندما استقال رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، المسلم السني الذي أُسند إليه المنصب في 31 أغسطس الماضي.

واصطدمت مساعي أديب لتشكيل حكومة من وزراء غير حزبيين بمطالبة الجماعتين الشيعيتين الرئيسيتين في لبنان، حركة أمل، وحزب الله المدعوم من إيران، بتسمية وزراء منهم وزير المالية.

الرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون واللبناني ميشال عون

توبيخ الساسة

ويسعى لبنان، الذي عُرف بسويسرا الشرق الأوسط قبل الحرب الأهلية، إلى إعادة البناء منذ بداية الصراع، لكن خططه تعثرت مع تراكم الديون وسط سياسات طائفية متصلبة وفرت أرضاً خصبة لتنافس إقليمي بين العرب السنة في الخليج وإيران الشيعية وآخرين.

وقال ماكرون في باريس الأحد :»أشعر بالخجل من زعماء لبنان السياسيين»، بعد أن نكثوا بعهودهم له في 1 سبتمبر الجاري، بتشكيل حكومة على وجه السرعة يمكنها بدء إصلاحات والحصول على مساعدات خارجية حيوية.

وانتقد ماكرون جماعة حزب الله والسياسي السني البارز ورئيس الوزراء السابق سعد الحريري لدورهما في المأزق.

وأبلغ ماكرون ساسة هذا الشهر بأنهم قد يواجهون عقوبات إذا وقف الفساد في طريق الإصلاحات، وقال أمس إنه سيمنحهم ما يصل إلى 6 أسابيع أخرى لتشكيل حكومة، قائلاً إنه لن يفكر في فرض عقوبات إلا في مرحلة لاحقة.

وقال مصدر من الكتلة السياسية الشيعية إن مثل هذه الكلمات لن تدفع السياسيين إلى التنازل: «هل يظن ماكرون أنه بتوبيخ أطراف سياسية أساسية، وعندها كتل نيابية وازنة تحتاجها أي حكومة للحصول على الثقة أن ينتزع موافقتهم بالقوة؟».

ويأتي الموعد النهائي الجديد لماكرون بعد الانتخابات الأمريكية المقررة في 3 نوفمبر المقبل، عندما يصبح مستقبل سياسة واشنطن أكثر وضوحاً.

واتخذ الرئيس دونالد ترامب، الذي يسعى للفوز بفترة جديدة، خطاً متشدداً بفرض عقوبات جديدة أو أشد على حزب الله وداعمته إيران، وبعض الحلفاء اللبنانيين للجماعة الشيعية.

وأصبح كثير من اللبنانيين يشعرون بأن السياسة الدولية هي التي ستقرر مصيرهم، وقال أحمد نصر الدين الذي اضطر لإغلاق محال لبيع الملابس المستوردة بسبب الأزمة: «إذا اتفقت إيران والسعودية وفرنسا والولايات المتحدة على حل فيما بينها، سيكون لدينا حل حينها».

من جهة أخرى قال الرئيس السابق لـ«رينو ونيسان» كارلوس غصن في مؤتمر صحفي في بيروت لتدشين برنامج للتدريب الإداري في جامعة لبنانية إن التحدي الاقتصادي للبنان هو استعادة الثقة وليس الافتقار إلى الأصول المالية.

وقال غصن إنه على الورق فإن الأصول موجودة، مضيفاً أن التحدي الذي يواجه البلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية تشل قطاعه المصرفي هو «استعادة الثقة».

بومبيو يبحث مع فيصل بن فرحان اتفاقات السلام مع إسرائيل

رئاسة أمن الدولة السعودية تطيح بخلية إرهابية دربها الحرس الثوري الإيراني

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ونظيره السعودي فيصل بن فرحان

الرياض – «وكالات» : أفاد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أمس الثلاثاء، بأنه بحث مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين.

وكتب بومبيو على حسابه على موقع تويتر، «من الجيد التحدث مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان. بحثنا (اتفاقات أبراهام) وشكرته على سعي السعودية لدفع السلام في جنوب اليمن. وأتطلع إلى حوار استراتيجي مثمر في أكتوبر».

كانت وكالة الأنباء السعودية (واس) ذكرت أمس الأول الأحد أن الوزيرين بحثا في اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتنسيق المشترك تجاه مستجدات الأحداث الإقليمية والدولية، وموقف البلدين منها والجهود المبذولة تجاهها. كما تم استعراض جهود مجموعة دول العشرين، ضمن جداول العمل التي طرحتها المملكة.

من ناحية أخرى كشف المُتحدث الرسمي لرئاسة أمن الدولة في السعودية، الإثنين إطاحة الأجهزة الأمنية في المملكة بخلية إرهابية تلقت عناصرها تدريباً عسكرياً وميدانياً داخل مواقع للحرس الثوري في إيران من ضمنها طرق وأساليب صناعة المتفجرات.

وأوضح بيان لأمن الرئاسة أن التحريات الأمنية قادت إلى تحديد هويات تلك العناصر، وتحديد موقعين لتخزين الأسلحة والمتفجرات، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأسفرت العملية الأمنية عن القبض على 10 متهمين، 3 منهم تلقوا التدريبات في إيران.

ونقلت الوكالة أن الأجهزة الأمنية ضبطت كمية من الأسلحة والمتفجرات مخبأة في موقعين، أحدهما منزل والآخر عبارة عن مزرعة، تضم صواعق تفجير، وأجهزة تنصت واتصالات متطورة، ومحولات كهربائية ومقاومات إليكترونية تدخل في تصنيع المتفجرات، وذخيرة، وملابس عسكرية، ومناظير مختلفة، فضلاً عن أسلحة متنوعة من رشاشات، ومسدسات، وبنادق، وغيرها.

مقتل 5 مدنيين في هجوم صاروخي ببغداد

إجلاء الدبلوماسيين الأمريكيين من العراق يثير مخاوف من الحرب

بغداد – «وكالات» : قال مسؤولان عراقيان ودبلوماسيان غربيان، إن واشنطن أجرت استعدادات لسحب دبلوماسييها من العراق بعد أن هددت بغداد، بإغلاق سفارتها في خطوة يخشى العراقيون، أن تحول بلدهم إلى ساحة حرب.

فأي تحرك من جانب الولايات المتحدة لتقليص وجودها الدبلوماسي في بلد لها فيه 5 آلاف جندي، سيُعد على نطاق واسع في المنطقة تصعيداً لمواجهتها مع إيران التي تحملها واشنطن مسؤولية هجمات بالصواريخ والقنابل.

وسيثير هذا بدوره احتمال وقوع أعمال عسكرية، قبل أسابيع فقط، من انتخابات الرئاسة التي يخوضها الرئيس دونالد ترامب، وهو ينتهج سياسة متشددة إزاء طهران والذين يعملون لحسابها.

وقال مصدران حكوميان في العراق، إن «وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو هدد بإغلاق السفارة في مكالمة هاتفية قبل أسبوع مع الرئيس برهم صالح».

وكان موقع إخباري عراقي نشر تقريراً عن هذه المكالمة من قبل.

وأضاف المصدران والدبلوماسيان الغربيان أن واشنطن بدأت أمس الأحد، في تنفيذ استعدادات لسحب العاملين الدبلوماسيين إذا صدر قرار بذلك.

ويخشى العراق أن يتبع سحب الدبلوماسيين عمل عسكري سريع ضد القوات التي ترى واشنطن أنها مسؤولة عن الهجمات.

وفي الأسبوع الماضي أصدر رجل الدين العراقي مقتدى الصدر، الذي يناصره ملايين العراقيين، بياناً دعا فيه إلى تحاشي التصعيد الذي قد يحول العراق إلى ساحة معركة.

وقال أحد الدبلوماسيين الغربيين، إن «الإدارة الأمريكية لا تريد أن تكون خياراتها محدودة في إضعاف إيران أو الفصائل الموالية لها في العراق».

وسئل الدبلوماسي إذا كانت واشنطن سترد بتدابير اقتصادية أم بعمل عسكري فقال «ضربات».

ورداً على سؤال عن خطط الانسحاب من العراق، قالت وزارة الخارجية: «لا نعلق على محادثات الوزير الدبلوماسية الخاصة مع القيادات الأجنبية، إن إطلاق فصائل مدعومة من إيران صواريخ على سفارتنا يمثل خطراً ليس علينا فحسب، بل على حكومة العراق» أيضاً.

عناصر من الأمن العراقي في البيت الذي طاله الهجوم الصاروخي أمس في بغداد

وفي منطقة تشهد استقطاباً بين حلفاء إيران في جانب، وحلفاء الولايات المتحدة في الجانب الآخر، يمثل العراق استثناء نادراً، إذ تربطه علاقات وثيقة بالبلدين، غير أن ذلك جعله عرضة لخطر أن يصبح ساحة معركة في حرب بالوكالة.

وذكر الجيش العراقي اليوم الإثنين، أن فصائل عراقية أطلقت صاروخي كاتيوشا على منزل في بغداد ما أدى إلى مقتل امرأتين وثلاثة أطفال وجرح طفلين آخرين.

وقالت مصادر من الشرطة إن مطار بغداد كان الهدف من الهجوم.

وأشار مصدران من المخابرات العراقية إلى أن خطط سحب الدبلوماسيين الأمريكيين، لم يبدأ تنفيذها بعد وأن ذلك سيتوقف على ما إذا كانت قوات الأمن العراقية قادرة على تحقيق نتائج أفضل في وقف الهجمات.

وقال المصدران إن قوات الأمن تلقت أوامر بمنع الهجمات على المواقع الأمريكية وقيل لها إن إجلاء الأمريكيين لن يبدأ إلا إذا فشل ذلك المسعى.

وينتاب العراقيين القلق من تأثير انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر(تشرين الثاني) المقبل على صنع القرار في إدارة ترامب.

ففي الوقت الذي يتباهى فيه ترامب بالسياسة المتشددة التي ينتهجها ضد إيران، يطلق أيضاً الوعود منذ فترة طويلة بسحب القوات الأمريكية من مناطق في الشرق الأوسط.

وتعمل الولايات المتحدة بالفعل على تقليص القوات التي أرسلتها للمساعدة في هزيمة مقاتلي تنظيم داعش في العراق بين 2014 و2017.

ورفض بعض المسؤولين العراقيين تهديد بومبيو بسحب الدبلوماسيين ووصفوه بمجرد وعيد لتخويف الفصائل المسلحة لوقف هجماتها، لكنهم قالوا إن ذلك قد يأتي بنتيجة عكسية باستفزاز الفصائل إذا شعرت أن الفرصة سانحة لدفع واشنطن للتراجع.

وقال كاطع الركابي عضو لجنة الأمن بالبرلمان العراقي: «التهديد الأمريكي بإغلاق سفارتهم مجرد أسلوب ضغط لكنه سلاح ذو حدين».

وقال هو، وعضو آخر في اللجنة إن التحركات الأمريكية تهدف لدفع القادة العراقيين إلى دعم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي حاول تقييد نفوذ الفصائل المسلحة المتحالفة مع إيران، ولم يحقق نتائج تذكر.

وتتعرض الفصائل لضغوط شعبية لكبح أنصارها الذين قد يستفزون واشنطن، ومنذ العام الماضي تحول الرأي العام في العراق على نحو حاد ضد الجماعات السياسية التي يُنظر إليها على أنها تحرض على العنف نيابة عن إيران.

وحاولت فصائل شيعية مدعومة من إيران تسيطر على كتل كبيرة في البرلمان، أن تنأى بنفسها علانية عن الهجمات على أهداف غربية.

ويقول المسؤولون الأمريكيون إنهم يعتقدون أن فصائل شيعية أو داعميها الإيرانيين، شكلوا جماعات صغيرة منبثقة منها لتنفيذ تلك الهجمات، ما يسمح للكيانات الرئيسية بتحاشي توجيه الاتهام لها.

وقال مسؤول رفيع في أحد الأحزاب السياسية الشيعية، إنه يعتقد أن ترامب ربما يريد سحب الدبلوماسيين ضماناً لسلامتهم وتفادي حادث محرج قبل الانتخابات.

وأضاف أن هجمات الفصائل ليست بالضرورة تحت سيطرة طهران، مشيراً إلى أن وزارة الخارجية الإيرانية دعت علانية إلى وقف الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية في العراق.

وقال القيادي الشيعي: «إيران تريد إخراج الأمريكيين لكن ليس بأي ثمن، فهي لا تريد زعزعة الاستقرار على حدودها الغربية، ومثلما يوجد صقور في الولايات المتحدة يوجد صقور في إيران، على اتصال بالجماعات التي تنفذ الهجمات، ولا يتبعون بالضرورة سياسة الدولة».

من جهة أخرى ذكر الجيش العراقي الإثنين، أن فصائل عراقية أطلقت صاروخين كاتيوشا على منزل في بغداد، ما أدى إلى مقتل امرأتين و3 أطفال، وجرح طفلين آخرين.

ويُمثل الضحايا أول المدنيين العراقيين الذين يلقون حتفهم في أحدث موجة عُنف، والتي يُلقي باللوم فيها على فصائل شيعية عراقية مدعومة من إيران باستهداف مصالح أمريكية في البلاد.

وقالت مصادر بالشرطة إن مطار بغداد كان هدف الهجوم.

مساعدات دولية بـ 190 مليون دولار للأسر الفقيرة في السودان

متطوعان مع سودانيات في دارفور

الخرطوم – «وكالات» : وقّع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وعدة دول اتفاقاً بنحو 190 مليون دولار، لمنح مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة في السودان، حسب وكالة الأنباء الرسمية، أمس الأحد.

وذكر البنك الدولي أنّ برنامج دعم الأسرة بالسودان «ثمرات»، الذي تقوده وتنفذه الحكومة يرمي لمنح نحو كل من 32 مليون شخص أي حوالي 80 في المئة من السكان 500 جنيه سوداني (9 دولارات بسعر الصرف الرسمي) وذلك شهرياً لمدة عام.

وذكرت وكالة السودان للأنباء، أنّ المدفوعات المباشرة لنصف مليون شخص في عدد من ولايات البلاد ستنطلق في أكتوبر المقبل، وأوضحت أن البرنامج سيتوسع تدريجياً في عامين بكلفة إجمالية 1.9 مليار دولار.

وقال الاتحاد الأوروبي في بيان إن «مساهمة التكتل والبنك الدولي تصل إلى 110 ملايين دولار، فيما تصل مساهمات فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإسبانيا، والسويد إلى 78.2 مليون دولار».

وجرت مراسم التوقيع في الخرطوم بحضور رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وقالت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلفة هبة محمد علي إن «البرنامج إحدى أولويات الحكومة الانتقالية في السودان».

وقال خبراء إن الخطوة تهدف إلى تخفيف تأثير القرارات الاقتصادية الأخيرة على السكان، بعد خفض الحكومة تدريجياً دعم الوقود وسط عجز كبير في الموازنة والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بسبب جائحة كورونا.

وأعلن السودان حالة الطوارئ الاقتصادية في وقت سابق من هذا الشهر لتجنب ركود بسبب الانخفاض الكبير في قيمة عملته المحلية مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع التضخم.

وفي يوليو الماضي، سجل السودان معدل تضخم على أساس سنوي يقارب 150 في المئة، وفقاً للبنك المركزي السوداني، ولا تزال الصعوبات الاقتصادية، التي أدت إلى احتجاجات في ديسمبر 2018 أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير، تمثل تحدياً مستمراً في السودان.

وقال حمدوك إن حكومته تحتاج إلى 8 مليارات دولار لإنقاذ الاقتصاد المتعثر، بينما تعهد المانحون الدوليون في يونيو الماضي، بـ 1.8 مليار دولار فقط لمساعدة للسلطات الانتقالية.

الرئيس التونسي يدعو إلى تطبيق عقوبة الإعدام

تونس – «وكالات» : أثارت جريمة قتل فتاة تونسية إثر خروجها من العمل الجدل من جديد حول عقوبة الإعدام بعد أن دعا الرئيس قيس سعيّد إلى تطبيقها.

ويصدر القضاء التونسي أحكاماً بالإعدام خصوصاً في حق المتهمين بتنفيذ هجمات «إرهابية» لكن لا يتم تنفيذها منذ ثلاثين عاماً وتحديداً منذ 1991.

وعثرت الشرطة على جثة الفتاة رحمة (29 عاماً) الأسبوع الفائت ملقاة في خندق على الطريق بين العاصمة تونس ومنطقة المرسى.

وقامت الشرطة بتوقيف المتهم وإثر التحقيق الأولي معه اعترف بقيامه بجريمة القتل بأن خنقها بيديه ثم سرق هاتفها وهو تحت تأثير الكحول، وفقا لبيان للداخلية.

وطالب والد الضحية في تصريح إذاعي بالقصاص وتطبيق عقوبة الإعدام.

وأثارت الحادثة جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي وردود فعل من منظمات المجتمع المدني ووُصفت «بالبشعة».

وقال الرئيس التونسي قيس سعيّد خلال اجتماع أمني الإثنين «من قتل نفساً بغير حق جزاؤه الإعدام».